

حماية الأطفال من الحماية: دروس من غربي إفريقيا

بقلم: أسميتا نائيك

وتجّار، إلخ. ولكن المزايم ضدّ عاملي الإغاة هي التي أثارت أعظم الغضب الأخلاقي: صدم العالم لأنّ الأشخاص أنفسهم الموجودين للمساعدة هم الذين يلحقون الأذى، بل يرتكبون الأذى بشكل مقصود

لم تلق الحاجة إلى حماية اللاجئين من تهديدات العاملين الإنسانيين كبير اهتمام حتى نشر نتائج تقرير مشترك للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و«اتحاد إنقاذ الأطفال» في بريطانيا عن الاستغلال الجنسي للأطفال اللاجئين في غربي إفريقيا.

وإزاء هذه الخلفية، لم يعد لدى منظمات الإغاة أمل بالبقاء حصينة لمدة طويلة.

يتساءل التقرير، بعد أن يقلب الطاولة على الرعاة والحماة، إذا كان هؤلاء قد فعلوا ما يكفي للحؤول دون إساءة

وتنق التقرير^١، المستند إلى نقاشات مجموعات مركزية ومقابلات شخصية تشمل ١٥٠٠ طفل وبالغ، المزايم ضدّ ٤٠ وكالة و٦٧ فرداً. وكانت الأرقام بحدّ ذاتها مثيرة للصدمة. فقد أحدثت إدراكاً مفاجئاً في أوساط الوكالات، التي ربّما كانت تحاول معالجة هذه المسائل بصمت منذ سنين، بأنّ هذه مشكلة جماعية ذات أبعاد كبيرة، لا مشكلة فردية على نطاق ضيق. فقد وجد التقرير أنّ الاستغلال الجنسي متوطّن في المخيمات وأنّ المستغلّين رجال من المجتمع لديهم السلطة والمال والنفوذ - قادة مخيمات وعمال غير منتظمين ومعلمون وقوّات أمن

«عندما طلبت منّي أمّي الذهاب إلى الجدول لغسل الأطباق، طلب مني أحد أفراد حفظ السلام نزع ثيابي لكي يلتقط صورة لي. وعندما طلبت منه أن يعطيني مالاً، قال لي لا مال للأطفال، بل بسكويت فقط.» (طفلة لاجئة)

المعاملة والاعتداءات المرتكبة من بين صفوفهم. فقد أظهرت عدّة فضائح تورطت مؤسسات تحظى باحترام في المجتمع - بما في ذلك رجال كنيسة وإدارات مدارس وسلطات تربية - في إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم.

«أترك طفلي مع شقيقتي الصغيرة التي يبلغ عمرها عشر سنوات... أرتدي ملابس أنيقة وأتوجه إلى حيث يسكن عمال المنظمات غير الحكومية أو يشربون فيطلب أحدهم منّي ممارسة الجنس، أحياناً يعطونني أشياء مثل الطعام والزيت والصابون فأبيعهما وأحصل على المال.»

(طفلة لاجئة)

أحياناً أو، على الأقل، يسمحون باستمرارها دون هوادة. وأورد التقرير بشكل رئيسي عاملي إغاة محلّيين يفرضون ممارسة الجنس مقابل إمدادات المعونة التي يحتاج إليها حاجة ماسة (مثل البسكويت والصابون والأدوية والقماش المشمّع). بل يمنعون

الصور المرافقة لهذا المقال تبين الحياة في المخيم عموماً ولا يقصد منها الإيحاء بأي شكل من الأشكال بأن هؤلاء الأطفال هم ضحايا الاستغلال.



غير الحكومية الأميركية «إنتر أكشن» أن ممارسة عمال الإغاثة الجنس مع الأطفال يشكل مشكلة عامة ذات أبعاد هائلة. وفي زيمبابوي ظهرت أخيراً فضيحة بشأن الجنس مقابل التعليم ونتج عنها طرد مسؤولين كبيرين عن اللاجئين، إلى جانب توجيه هُهم إجرامية إلى مسؤول إغاثة كبير في كينيا لممارسته اللواط مع الصبية في مخيم للاجئين، وأدت إلى تسليط الضوء على أن إساءة المعاملة لا تقتصر على غربي إفريقيا وأن الفتيات لسن الضحايا الوحيدات.

لاتوازن السلطة

يمكن لعدة عوامل أن تساهم في إيجاد بيئة يزدهر فيها الاستغلال. ففي غربي إفريقيا، تعتبر النساء والفتيات من بين أكثر الأعضاء

يعرف الأطفال الاستغلال الجنسي بأنه «عندما يمارس الرجال الكبار الجنس مع فتاة صغيرة مقابل المال. يستطيع الرجال الكبار ممارسة الجنس مع الفتيات الصغيرات، ويمكنهم استدعاء فتاة تمشي على الطريق فتجيب الفتاة ويذهبون إلى البيت ويقفلون الباب. وعندما يفرغ الرجل الكبير من قضاء حاجته يعطي الفتاة الصغيرة مالاً أو هدية».

افتقاراً للسلطة في مجموعة من اللاجئين الفقراء الذين يعوزهم الغذاء أو مرافق التعليم أو العناية الصحية أو فرص العمل أو الأرض الزراعية أو وسائل العيش الأخرى. ومن ثم يصبح الدخول في علاقات استغلالية جنسية آلية للبقاء والمواجهة ويُتظر إليه على أنه الوسيلة الوحيدة لتوفير الدخل. بدأ الأهل مهزومين: «إذا لم يكن لديك زوجة أو أخت أو ابنة تعرضها على عمال المنظمات غير الحكومية، فمن الصعب عليك الوصول إلى المساعدة»، وزعماء اللاجئين عاجزين: «يملك عمال المنظمات غير الحكومية سلطة كبيرة بحيث يعاملون كأشخاص مهمين حقاً ولا يستطيع المجتمع تحديهم». والأطفال ليسوا أناداً مكافئين لعمال المساعدة البالغين من الناحية البدنية والعاطفية والنفسية. ويشكل استهداف الفتيات الصغيرات اليافعات من قبل كل أشكال المستغلين ومسيئي المعاملة اتجاهها مثيراً للقلق في كثير من الأماكن. ومن الواضح أنه كلما كانت الطفلة أصغر سنّاً، عظم اللاتوازن ونطاق التلاعب.

غياب الضوابط

في مثل هذه الظروف، وحدها الضوابط القوية يمكن أن تشكل سداً منيعاً في وجه السلوك الاستغلالي. فالرقابة الإدارية غير الكافية - لا سيما اللوائح القانونية الملائمة ومراقبة الموظفين والإشراف عليهم - تشكل

بالتزاماتهم، حيث زبائنهم «رجال لاجئون بالدرجة الأولى يحصلون على الدخل من التجارة أو من العمل لوكالات المساعدة». وكانت الفتيات اللاجئات يقمن علاقات جنسية مع «أماء السجلات والمواطنين الغنيين الذين تستخدمهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإجراء إحصاء للاجئين، على أمل أن يؤدي ذلك إلى ضمان تسجيلهن بشكل صحيح وحصولهن على المساعدة».

وكرر تقييم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ لبرنامجها في غينيا المخاوف نفسها: «من أكثر الاتهامات خطورة وإثارة للقلق أن الزبائن الرئيسيين للباغايا اللاجئات هم موظفو المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات، نظراً لافتقار إلى الأموال في المخيمات. إن هذا النوع من السلوك، إذا كان صحيحاً، يشكل بوضوح إساءة مرفوضة لاستعمال السلطة ويجب منعه. ففي كولومبيا، يُقال إن «الوقت المفضل» لدى الباغايا هو عندما تكون فرق توزيع الغذاء متواجدة في المخيم». ومؤخراً أبرز تقييم السنة الماضية لنشاطات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة بالأطفال اللاجئين بشكل مقلق نتائج تقرير الاستغلال الجنسي. وقد أفاد فريق التقييم الذي قام بزيارات ميدانية إلى البلدان الثلاثة بين مارس/آذار ويوليو/تموز بأنه «في عدد من مجموعات النقاش مع الأطفال أنفسهم أو في مقابلات أخرى في غربي إفريقيا، تبين أن عمال الإغاثة وغيرهم من الأشخاص الذين يملكون السلطة والموارد في المخيمات مسؤولون في الغالب عن الاستغلال الجنسي للأطفال». وأفاد الفريق بأن المحاولات المبذولة لمعالجة مشاكل الاستغلال الجنسي

المساعدة في بعض الأحيان حتى تقديم الجنس: «اسمك ليس موجوداً في اللائحة»... «لقد ابتلع الحاسوب بطاقتك». بل حتى عندما كان يتم الدفع، لم يكن يتعدى بضعة دراهمات زهيدة - أفيد أن السعر الجاري «للخدعة» في ليبيريا هو ١٠ سنتات أمريكية، أي ما يكفي لشراء حفنة من النقولات المحمصة أو حبتّي فاكهة، ناهيك عن وجبة كاملة. والأسوأ من ذلك أن هذه الممارسة ظهرت بشكل بارز في برامج المساعدة المهمة والراسخة لغينيا وليبيريا.

«حملت من عامل في منظمة غير حكومية لكنه هجرني ويجب فتاة صغيرة أخرى».

(طفلة لاجئة)

أفادت الفتيات، بين سن ١٣ و ١٨ بشكل أساسي، عن عواقب ذات تأثير شديد على حياتهن: الحمل والإجهاض والأومة في سن المراهقة، والتعرض للأمراض المنقولة عن طريق الجنس، وفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز، وفقد فرص التعليم والتدريب على المهارات والتوظيف، بل حتى تحطم الآمال بعلاقات شخصية في المستقبل. وتحدثت الأمهات المراهقات بشكل خاص عن ظروف معيشية قاسية ومثيرة للشفقة: «كان عليّ أن أعاشر كثيراً من الرجال لأحصل على ١٥٠٠، لكي أتمكن من إطعام نفسي وطفلي. كانوا يدفعون لي ٣٠٠ كل مرة، لكن إن كنت محظوظة والتقيت بعامل في منظمة غير حكومية يدفع لي ١٥٠٠ دفعة واحدة، وأحياناً أحصل على ٢٠٠٠» (أم شابة في غينيا) أو «أعاشر مختلف الرجال، لكن معظمهم عاملون في منظمات غير حكومية لأن عليّ أن أكل وأطعم طفلي» (أم شابة في ليبيريا).

علامات الإنذار المبكر

لقد دُقت نواقيس الخطر من قبل. وجرى تداول روايات نادرة منذ سنوات. فتوجهات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٩٥ بشأن العنف الجنسي واللاجئين أقرت صراحة بتورط «عاملين في المخيمات الدولية» في العنف الجنسي ضد اللاجئين، مشيرة إلى أن خدمات جنسية يمكن أن تُفرض مقابل المساعدة أو الغذاء أو حتى وضعية اللاجئ.

وفي السنوات الأخيرة، نبه سيل من التقارير المنشورة إلى وجود نواقص خطيرة في غربي إفريقيا. وفي منتصف عام ١٩٩٩، أفادت منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» بأن الاستغلال الجنسي يمثل مشكلة منتشرة في مخيمات غينيا، مشيرة إلى أن الفتيات الصغيرات يجبرن على ممارسة البغاء للوفاء

«من الصعب الهرب من شراك هؤلاء الأشخاص [عمال المنظمات غير الحكومية]: إنهم يستخدمون الطعام بمثابة طعم لكي يمارس الجنس معهم».

(طفلة لاجئة)

«محدودة»، وأنه «رغم الإفادة عن أن الاستغلال من قبل الموظفين المحليين شائع في غربي إفريقيا، فقد بدأ أن المنظمات لا تعرف كيف تستجيب».

المخاوف المتواصلة

تواصل دق نواقيس الخطر منذ نشر التقرير، حيث تقدم التقارير التلفزيونية المصورة والتقارير الصحفية وجهاً حياً وإنسانياً للظاهرة. وكشفت وسائل الإعلام عن مزاعم حديثة عن إساءة المعاملة من قبل عمال الإغاثة الإنسانية. وتفيد شبكة المنظمات

عاملاً مساهماً رئيسياً . وقد أشار التقييم إلى «مؤامرة صمت» بين عاملي الوكالات الذين يخشون عواقب التحدث علناً عن إساءة المعاملة . فالخطر البدني والنبذ والتخويف وفقد سبل الرزق تشكل تهديدات حقيقية جداً للذين يجهرون بالحديث . وأشار اللاجئون أيضاً إلى غياب آلية مأمونة وسريّة للشكاوى: «إذا بلغت عن عامل في منظمة

«لا يستطيع أحد في هذا المجتمع الوصول إلى «سي أس بي» [غذاء من فول الصويا] ، دون ممارسة الجنس أولاً» .
(امرأة لاجئة)

حكومية، لن تواجه مشاكل مع ذلك الشخص فحسب، بل مع الموظفين الآخرين أيضاً» (مراهقون في غينيا وليبيريا). إن الإدارة إن الوافية للعمليات الإنسانية، التي لا تراقب إن كانت المساعدة تصل بالفعل إلى المستحقين المقصودين وكيف، تعزز البيئة التي يمكن أن يزدهر فيها الاستغلال .

ويمكن أن تساهم الضوابط القانونية الضعيفة وغير الفاعلة في إدامة مثل هذه الأفعال . فالمعايير الجرمية التي يمكن بموجبها مقاضاة مثل هذه الأفعال قد لا تكون كافية في ظلّ القوانين الوطنية، كأن يكون سنّ التمييز متدنياً أو غير موجود . بل حتى عندما توجد القوانين على الورق، قد يكون تنفيذها صعباً في النظم القانونية الضعيفة الأداء التي

«إنهم يستبدلون الفتيات بكثرة ولا يتزوج أحد منهم هؤلاء الفتيات، وإذا ما حبلت الفتاة تهجر دون إعالة لها ولطفها . كان معظمنا ينظر إليهم ويتساءل . إنهم يواجهون مشكلة يا إخوان» .

(عامل إغاثة)

دمرتها سنوات الحرب والانحدار الاقتصادي والاجتماعي . وهذا، مقرونًا بالمصاعب المعتادة الجلية لمقاضاة جرائم العنف الجنسي حتى في البلدان المستقرة ذات النظم القانونية التي تعمل بانتظام، يعني أن القانون الجرمي لا يمكن أن يُنظر إليه على أنه أداة رئيسية لاتخاذ الإجراءات أو الوقاية أو المعالجة .

وتعتبر المعايير والموانع الاجتماعية عادة قوة أخرى مقيدة لهذا السلوك . غير أن بنى الحماية الاجتماعية المعتادة ربما تكون قد تحطمت في المجتمعات التي أضعفها الصراع والفقر والنزوح . وربما تصبح أنماط السلوك والممارسات مشوهة، لاسيما عندما تفقد الحماية . وربما تقبض على حياة المجتمع قيم أخرى ناشئة عن الضرورة . وتشير الأبحاث المجراة في غربي إفريقيا

إلى أنّ الجنس كسلعة تجارية مفهوم شائع . وقد يكون الضغط الممارس من قبل الزملاء والأهل في مثل هذه الظروف قوة أخرى تدفع الأطفال نحو العلاقات الاستغلالية .

الوقاية

بصرف النظر عن التدابير العلاجية التي تُتخذ لمساعدة الناجين من مثل سوء المعاملة هذه، يمكن اتخاذ خطوات متعددة للحوول دون الاستغلال في المستقبل . ويجب معالجة المسألة بطريقة شاملة لأن الاستغلال الجنسي من قبل عمال المساعدة يحدث بوضوح إزاء مشهد عام أوسع من الحرمان والاضطراب الاقتصادي والاجتماعي ولا يمكن التعامل معه بشكل منعزل . بل يجب معالجة الأسباب الكامنة . وفي الوقت عينه، يجب الإقرار بالواجب المحدد والقدرة على لجم المعاملة السيئة التي يمارسها الموظفون . وإذا لم يكن بالإمكان معالجة العلل الاجتماعية، فإن ربّ العمل يستطيع القيام بالكثير فيما يختصّ بسلوك من يستخدمهم، لاسيما في الأماكن التي يصعب العثور فيها على عمل . يجب استغلال السلطة التي تستطيع وكالة الإغاثة ممارستها على هذه الفئة من المستغلين إلى أقصى حدّ ممكن . ويجب معالجة لاتوازن السلطة الموجود في

جوهر السلوك الاستغلالي . فإن كان اليأس الاقتصادي هو الذي يغذي هذا النمط من السلوك، يجب أن تشمل الخطوة الأولى مراجعة كفاية المساعدة والمراقبة الصحية للتحقق من تسلّم المساعدة المقصودة، ورفع مستويات المساعدة إلى المعيار الأدنى،

«ما من فتاة تحصل على عمل في هذا المخيم دون ممارسة الجنس مع عمال المنظمات غير الحكومية، وعمليات المنظمات غير الحكومية يمارس الجنس بالفعل مع رجال المنظمات غير الحكومية . وسوف يواصل الرجال ممارسة الجنس مع فتيات أخريات، لكن الفتيات يرون الأمر منافسة . إنّه البقاء للأصلح» .
(عامل إغاثة)

وإيلاء اهتمام خاص إلى المجموعات المعرضة للأذى (مثل الفتيات من أسر بوالد واحد والأطفال المنفصلين عن أهلهم) وتطوير خيارات ارتزاق بديلة (قروض صغيرة، أرض زراعية، تدريب على المهارات) من أجل الوفاء بالحاجات الأساسية للاجئين . ويجب أيضاً تفويض مجتمع اللاجئين بالسلطة لإعادة التوازن إلى علاقات القوة في المخيمات ولاستعادة الأحساس الصحي بالاستقلالية عند أولئك الذين أُجبروا على العيش في المنفى . وتشمل الخطوات المهمة في هذا السياق

للمراقبة لتحويل هذه السياسات إلى أفعال. ويُؤمل أن يؤدي التركيز على هذه المسألة والطاقة المكرسة لها إلى تحقيق تغييرات دائمة من أجل حماية الأطفال على الأرض.

أسميتا نائيك مستشارة مستقلة لحقوق الإنسان ومشاركة في وضع تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/اتحاد إنقاذ الأطفال في بريطانيا «العنف الجنسي والاستغلال: تجربة الأطفال اللاجئين في غينيا وليبيريا وسيراليون». إن الآراء والأفكار الواردة في هذه المقالة تعبر عن الكاتبة وحدها ولا تمثل آراء وأفكار أي فرد أو منظمة أخرى. البريد الإلكتروني: wahcr2002@hotmail.com

- ١ توجد خلاصة تنفيذية للنتائج والتوصيات الأولية التي أعلنتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الموقع www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/oc.pdf?id=3c7cf89a4&tbl=PARTNERS
- ٢ Human Rights Watch 'Forgotten children of war - Sierra Leonean refugee children in Guinea', July 1999, www.hrw.org/reports/1999/guinea
- ٣ UNHCR 'A beneficiary-based evaluation of UNHCR's programme in Guinea, West Africa', January 2001, www.unhcr.ch
- ٤ UNHCR 'Meeting the rights and protection needs of refugee children: an independent evaluation of the impact of UNHCR's activities', May 2002, www.unhcr.ch
- ٥ انظر مثلاً: www.cnn.com/TRANSCRIPTS/0205/08/i.ins.01.html
- ٦ انظر: www.interaction.org/files.cgi/562_report_ia_task_force.pdf
- ٧ يوجد التقرير على العنوان: www.reliefweb.int/idp/docs/references/protsexpPoARep.pdf

إن الموانع القانونية مهمة أيضاً في مكافحة الاستغلال. وتعتبر الدعوة إلى معايير قانونية ضرورية إلى جانب تقديم الدعم التقني للحكومة من أجل سن التشريعات التي تحظر إساءة معاملة الفاصرات وتطبيقها. ويجب تقوية الضوابط الاجتماعية بالتوافق مع مجتمعات اللاجئين، عبر التعليم ونشاطات التدريب ورفع الوعي على سبيل المثال. ويجب مراقبة الموانع عند أي مستوى لكي تكون مؤثرة. ونظراً لأن سوء استخدام المساعدة قائم في كثير من الحالات، لا في غربي إفريقيا فحسب، فتمّة ما يبرر إنشاء هيئة رقابية إنسانية مستقلة ذات قاعدة عريضة لمراقبة إساءة المعاملة.

وبالنظر إلى كثرة التقارير المختلفة التي تلتفت الانتباه إلى هذه الظاهرة، فأغلب الظن أن هناك نمطاً واسع الانتشار من استغلال المنتفعين من المساعدات وإساءة معاملتهم في مناطق وبلدان ومخيمات مختلفة وفي أوساط اللاجئين، وهي ممارسة لم تكبح منذ زمن طويل. لقد كان تقرير الاستغلال الجنسي في غربي إفريقيا بأسمائه وأعداده دعوة متأخرة جداً للاستيقاظ. وشهدت الأشهر القليلة الماضية إجراءات غير مسبوقه لمجتمع الإغاثة الإنسانية حيث تعمل المنظمات معاً تحت رعاية عمليات متنوّعة بين الوكالات المختلفة لمعالجة هذه المشكلة. وتشير عملية اللجنة الدائمة بين الوكالات فضلاً عن التنسيق على مستوى القاعدة في كثير من البلدان إلى وجود درجة ملحوظة من الالتزام عند صانعي السياسات بمتابعة التوصيات. وتمّة حاجة اليوم إلى أولويات وحدود زمنية واضحة فضلاً عن آليات

الاستشارة المتكررة لأصحاب الشأن في مجتمع اللاجئين (لاسيما النساء والأطفال) وإشراكهم في تطوير البرامج وتدريبهم ورفع درجة الوعي لديهم بحقوقهم. ومن الحيوي إنشاء القنوات الصحيحة لتقديم الشكاوى. كما أن عقد جلسات منتظمة في المخيم بين المسؤولين الكبار للوكالات واللاجئين، على غرار الاجتماعات التي يعقدها البرلمانين مع ناخبهم، تُعتبر خطوة مهمة في التشجيع على مزيد من المساءلة الإنسانية.

«إذا رأيت فتاة صغيرة تسيّر حاملة قماشاً مشمّعاً على رأسها تعرف كيف حصلت عليه».
(قادة المخيمات)

إن إقامة موانع أقوى تمثل وجهة نظر أخرى للوقاية. وتشمل هذه عدداً من التدابير الإدارية، بما في ذلك وضع مدونة للسلوك وتطبيقها. ومع أن هذه المدونة ليست دواءً شاملاً، وبخاصة بدون وجود آليات فعّالة لفرضها، إلا أنها طريقة مهمة لإرساء معايير مقبولة للسلوك والتمييز بين الخطأ والصواب - وهو أمر يبدو مشوشاً بشكل خطير طبقاً لمثال غربي إفريقيا على الأقل. وهكذا فإن اللوائح القانونية الملائمة للموظفين والمدعومة بإجراءات انضباطية حازمة تُعتبر سلاحاً حاسماً ضد هذا النوع من سوء المعاملة، وبخاصة بالنظر إلى صعوبة الوفاء بعبء الإثبات المطلوب بموجب القانون الجرمي في مثل هذه البيئات الفوضوية.

في أعقاب صدور التقرير، أنشأت اللجنة الدائمة بين الوكالات مجموعة عمل للحماية من الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة في الأزمات الإنسانية. وقد أعلن تقرير مجموعة العمل في يونيو/حزيران ٢٠٠٢ المبادئ الأساسية لمدونة السلوك الخاصة بعمال الإغاثة الإنسانية^٧. وهي تحظر إقامة علاقات جنسية مع منتفعات من المساعدة دون سن ١٨ عاماً، وتفرض على كل الموظفين الإبادة عن المخاوف والشكوك المتعلقة بالاعتداءات الجنسية التي يقوم بها زملاؤهم العاملون، وتحمل المدراء مسؤولية ضمان تنفيذ هذه المدونة.

وتركز توصيات مجموعة العمل على مسائل إدارة المخيمات وإيصال المساعدات الإنسانية. وهي تشمل زيادة عدد موظفي الحماية على الأرض، وزيادة عدد الموظفين وزيادة زيارات المواقع من قبل الموظفين المشرفين وتطوير إجراءات سرية للشكاوى منسقة على مستوى البلد. وسوف يتم اختيار عدة بلدان لمراجعة نظم توزيع المساعدات ودور الموظفين المتخصصين.

مصادر إنترنت أساسية عن الأطفال النازحين

Canadian International Development Agency: Child Protection
www.acdi-cida.gc.ca/childprotection

Coalition to Stop the Use of Child Soldiers
www.child-soldiers.org

Eye-To-Eye Project: Save the Children
www.savethechildren.org.uk/eyetoeye/

Human Rights Watch: Refugee Children
www.hrw.org/campaigns/crp/promises/refugees.html

Inter-Agency Network for Education in Emergencies
www.ineesite.org

Special Representative of the Secretary General for Children and Armed Conflict
www.un.org/special-rep/children-armed-conflict

UNESCO: education in crisis and post-conflict situations
www.unesco.org/education/emergency/index.shtml

UNHCR's Children Homepage
www.unhcr.ch/children

Watchlist on Children and Armed Conflict | WarChild | UNICEF
www.watchlist.org | www.warchildusa.org | www.unicef.org

Women's Commission for Refugee Women and Children
www.womenscommission.org